لكنَّ قوّتَنا لن تبلغَ مداها إذا اقتصرتْ على التحالف الرسميّ وحده، أو إذا استمرّ تغييبُ المجتمعِ الأهلي العربي عن ساحة المواجهة. وفي ما يخصّ سوريةَ، تحديداً، دَعْنا نسأل الرئيس بشّار الأسد الأسئلةَ التالية:

ـ ما هو، يا سيادةَ الرئيس، مبرِّرُ الإبقاء على عالمٍ اقتصاديٍّ لامعٍ مثل الدكتور عارف دليلة في السجن؟ وما هو مبرِّرُ سَجْنِه أصلاً؟ وكيف تُقاتلُ سوريّةُ، وأمثالُ دليلة وحبيب عيسى في السجون السورية؟

ـ وما هو مبرِّرُ الإبقاء على قانونِ الطوارئ، وسوريّةُ تحتاج اليومَ إلى كلِّ قطرةِ عرقٍ لمواجهة العدوان المحتمل... ناهيكم بأنّ الحرية ـ في ذاتها ـ أمرٌ لا معنى للحياة بدونه؟

ـ وما هو مبرِّرُ بقاءِ الآلاف من الأكراد السوريين مُسْتثنين من الجنسية بموجب الإحصاء الذي جرى عامَ ١٩٦٢، مع أنّكم وعدتُم بإعادة النظرِ فيه؟ وكيف تُمْنعُ الجنسيةُ الوطنيةُ السوريةُ عن مواطنين استُشْهِد أسلافُهم في التصدّي للحملات الصليبية على بلاد الشام ومصر، واستُشْهِدَ العشراتُ منهم في غيرِ مكانٍ من لبنان (مثلِ قلعةِ الشقيف) إلى جانب شهداء المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، بل وفي حربِ تشرين نفسِها أيضاً؟

ـ وما هو مبرِّرُ بقاء العشرات من المعتقلين اللبنانيين في السجون السوريّة؟ نحن نَعْلم أنّهم (أو بعضهم) موجودون هناك، ولا نَعْلم ما هي التُّهمُ الموجَّهةُ إليهم أصلاً. ولكنّنا واثقون بأنّ الإفراجَ عنهم دونما إبطاء سيؤثّر إيجابًا على العلاقات اللبنانية ـ السوريّة، وسيَنْزع أشواكًا كثيرةً في خاصرةِ سورية المحاصَرةِ اليومَ بالإملاءات «الدولية.»

إنّ اعترافَ الوزير الشرع في برشلونة مؤخّراً (٢٩ / ١١ / ٢٠٠٥) بلبنانية مزارع شبعا قد زَرَعَ آمالاً جديدةً في قيام علاقاتٍ أفضل بين سوريا ولبنان. ويبقى الأملُ الأكبرُ في قيام مبادراتٍ سوريةٍ أُخرى تَنْزع أوراقَ المتاجرة الإضافية من أيدي «السوبر ـ حريصين» على سيادة لبنان وديموقراطية سوريا.

التنازلُ أمام الشعبيْن السوري واللبناني: ذلكم هو ما يتوقُ إليه معظمُ اللبنانيين والسوريين، وهو ما سيعزِّزُ منعةَ البلديْن ويَكْسرُ أسوارَ السجن التي تحيط بالقاووشِ اللبناني ـ السوري المشترك. أما الاتفاقاتُ بين سوريا و«المجتمع الدولي،» حتى لو حصلتْ، فأمَدُها قصيرٌ، وأثرُها عابرٌ.

سماح إدريس
بيروت

**إلى المشتركين والمشتركات**

لم تُصدر الآداب هذا العامَ إلاّ خمسةَ أعداد بدلاً من ستة، لكنّها أصْدرتْ ما مجموعُه ٥٧٦ صفحة كعادتها في كلّ سنة (أيْ ما يوازي ستةَ أعداد، بمعدّل ٩٦ صفحة لكلّ عدد). فاقتضى التنويه.